المشكلة الاقتصادية وأبعادها

يطلق على المواجهة بين رغبات الإنسان اللانهائية التي يسعى إلى إشباعها وبين الإمكانيات المتاحة العاجزة عن إشباع كل رغباته بالمشكلة الاقتصادية. بمعنى آخر أن الإنسان له حاجيات غير محدودة ومتجددة باستمرار يعمل دائما على إشباعها في مقابل ذلك فإن الموارد التي تشبع تلك الحاجات تتميز بالندرة النسبية.

تقوم المشكلة الاقتصادية على عاملين أو بعدين أساسين : الحاجات البشرية المتعددة (المتجددة ،غير المحدودة ،لانهائية) والندرة أو الندرة النسبية للموارد. وليس المطلقة، وقد تكون أسباب الندرة متعددة ومختلفة كعدم استغلال الموارد أو سوء استغلالها، قابلية بعض الموارد للنفاذ، زيادة نسبة السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

أولا: الحاجات

للحاجة تعاريف متعددة وفي الغالب تعبر بشكل عام عن رغبة أو شعور نفسي يتجلى في نقص شيء معين، وترتبط هذه الرغبة بالدافع كقوة تدفعه للبحث عن وسيلة لإشباع ذلك النقص.

والحاجة بالمعنى الاقتصادي إذا هي كل رغبة تجد مايشبعها في مورد من الموارد الطبيعية، وكما ذكرنا سابقا تتجلى الرغبة في شعور بألم يلح على الفرد ويدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور، ومن ثم إشباع الحاجة وأصل الحاجة نفسية تتطور إلى مادية تتجلى عناصرها إلى: (مثال):

1.الإحساس بالألم (الجوع مثلا)

2.التعرف على الوسيلة التي تطفئ هذا الألم (الغذاء)

3.الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الشعور (الأكل)

مميزات الحاجات: تتميز الحاجات بقابلتها للزيادة المستمرة وتجددها وتنوعها وهذا ما يعبر عنه بلانهائية الحاجات .

أنواعها وعوامل نشأتها: تتنوع الحاجات الإنسانية فقد تكون **مادية** كالغذاء واللباس والسكن، وقد تكون **نفسية** كالثقافة والسياحة. وقد تكون **فيزيولوجية** مثل النوم. أما عوامل نشأتها فتعود إلى طبيعة الإنسان الفطرية : بيولوجية، فيزيولوجية أو إلى عوامل خارجية اجتماعية أي مكتسبة كالتقليد.

خصائص الحاجات:

1.الحاجات نسبية: أي أن الحاجات ليست ثابتة ولا تمثل دائما ماهو ضروري للحياة، أي أنها مرتبطة بأوضاع اجتماعية مثل الزمان والمكان والوظيفة والمكانة فماهو ضروري عند أحد قد لايكون ضروريا عند الآخر، وماكان غير ضروري قديما أصبح ضروريا الآن، وحاجات سكان الريف تختلف عن حاجات سكان المدن.

2.القابلية للانقسام: سبق الذكر وأن أشرنا أن الحاجات تتجلى في شعور بالألم، والمقصود هنا أنه يمكن التخفيف من حدة الألم تدريجيا فعند العطش الشديد مثلا يمكن شرب كمية قليلة من الماء للتخفيف من شدة العطش وهكذا يتحقق الإشباع كلما زدنا من الكمية.

3. التكامل بين الحاجات: في الكثير من الأحيان نجد أن ضرورة تلبية الحاجة مرتبط بوجود أخرى فالحاجة لشرب القهوة تعني أيضا الحاجة للسكر .

4.بديلة لبعضها البعض: والمقصود هنا أنه يمكن تعويض حاجة بأخرى لسبب ما قد يكون الثمن .تناول البيض عوض اللحوم مثلا.

5.القابلية للإشباع: عند استخدام المورد يزول الشعور بالحرمان والألم ولو مؤقتا ذلك لأن الحاجات كما سبق الذكر فهي متجددة.

ثانيا : الموارد الاقتصادية

المورد بالمفهوم الاقتصادي عبارة عن كل شيء نافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية. فالشيء النافع في الاصطلاح الاقتصادي هو كل ما يلبي حاجة أو رغبة عند الفرد، ويؤدي إلى إشباعها بغض النظر عما إذا كان ضارا أو نافعا.

خصائص الموارد الاقتصادية:

1.الندرة: هي التوافر المحدود للسلع الأساسية التي يكون عليها طلب في الأسواق. كما تشمل الندرة افتقاد الأفراد للموارد من أجل شراء السلع الأساسية.المقصود بالندرة هنا وكما سبق الذكر الندرة النسبية وليس المطلقة. أي إن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة بكمية تقل عن احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد. تسمى السلع (والخدمات) النادرة بالسلع الاقتصادية، (أو ببساطة: سلع إذا كانت ذات ندرة مفترضة). بينما تسمى السلع الأخرى بالسلع الحرة، وهي السلع المرغوبة لكن المتوفرة بكثرة مثل الهواء وماء البحر والشمس.

إذا فالقول أن بعض الموارد محدودة (نادرة) يقصد بها أنها محدودة بالنسبة لكل الحاجات التي تصلح لإشباعها، وبالتالي فالندرة تمثل الميزة أو الصفة التي تميز بين الأموال الحرة ذات الكميات غير المحدودة بالنسبة للحاجات والأموال التي يهتم بها علم الاقتصاد. إن معيار التفرقة بين الموارد الحرة المتوفرة بكميات كبيرة والتي تمثل مال عام نافع كالشمس والهواء وبين الموارد النادرة والمحدودة هو الثمن.

2. النفع: أي قدرة المورد على إشباع الحاجة.

3.التكامل: أغلب الموارد الاقتصادية تكمل بعضها البعض، كالسيارة والبنزين.

4.التنافس والقابلية للاستبدال : تتنافس المنتجات الاستهلاكية على دخل المستهلك محاولة اجتذابه إليها،كما أن أموال الإنتاج قد تحل محل بعضها البعض الآخر ، حيث يمكن استخدام نوع من الوقود أو الطاقة محل الآخر.